من المتوقع أن ينهي نشاط الائتمان العام 2018 مسجلاً نسبة معتدلة تبلغ 4بالمئة

«الوطني»: ارتفاع نمو الائتمان في يونيو لكنه يظل ضعيفا خلال الربع الثاني

نمو الائتمان حسب المكون
(مليون دينار، ٪ النمو الربع سنوي)

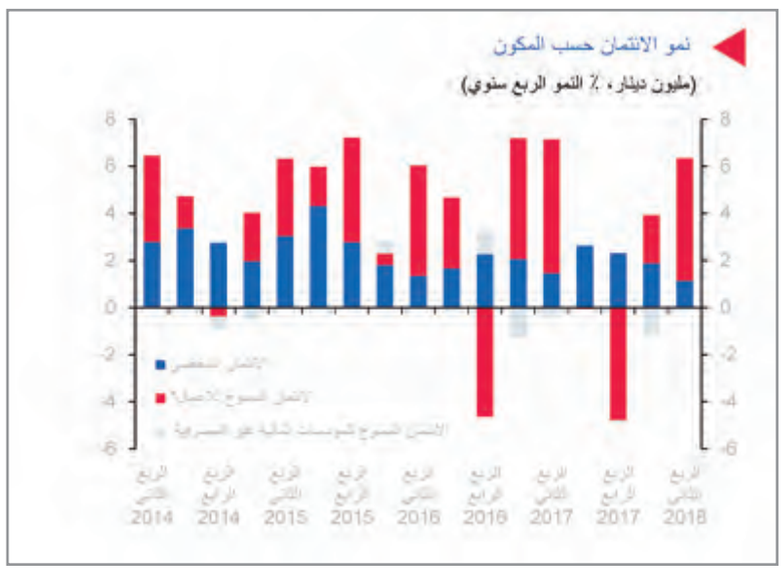

أسعار فائدة الإنتربنك
(٪ النمو السنوي، متوسط ثلاثة أشهر، يومياً)

نمو عرض النقد
(٪ النمو السنوي)

نمو الائتمان
(٪ النمو السنوي)

نمو الائتمان حسب المكون
(٪ النمو السنوي)

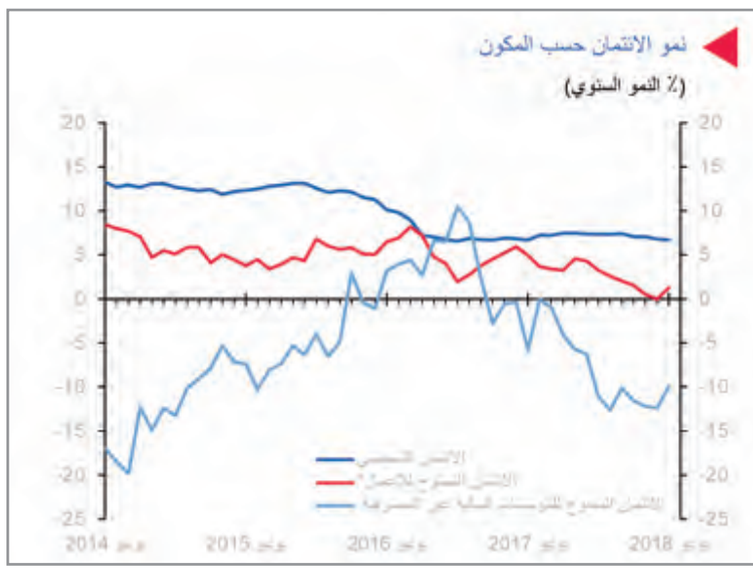

قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس السبت لقد شهد نمو الائتمان في يونيو أعلى ارتفاع شهري له منذ عامينعلى أساس شهري، منهياً النصف الأول من العام 2018 بزيادة بلغت 1.7% على أساس سنوي، من 0.8% في مايو. وقد جاء ذلك بعد تراجع دام سبعة أشهر متتالية على إثر ضعف الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، وانخفاض طفيف في القروض الشخصية، بالإضافة إلى استمرار المؤسسات المالية غير المصرفية بتقليل مديونياتها. ولكن لا يزال الائتمان ضعيفاً منذ بداية العام، حيث بلغ الائتمان 0.8 ليار دينار فقط في النصف الأول من العام 2018 مقارنة بمتوسط 1.1 مليار دينار خلال الفترات المماثلة في السنوات الخمس الماضية. كما تراجع نمو الائتمان أيضاًبصورة طفيفةعن مستواه في مارس البالغ 1.9%على أساس سنوي.

وشهد شهر يونيو ارتفاعًا كبيرًا في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الذي سجّل زيادة بلغت 482 مليون دينار على أساس شهري و1.3% على أساس سنوي،وذلك بعد أشهر من النمو الضعيف أو الشبه معدوم في هذا القطاع. وقد شهدت بعض القطاعات الرئيسية تحسناً في الإقبال على الائتمان مثل النفط والتجارة والصناعة والبناء. وقد ساهمتإحدى صفقاتالتمويل الضخمة لمشروع نفطي حكومي في دعم هذا النمو، بالإضافة إلى زيادة إصدار تراخيص الأعمال التجارية في الأشهر الأخيرة (بزيادة تجاوزت 60% على أساس سنوي في النصف الأول من العام 2018) وتحسن بيئة التشغيل.

بالمقابل، انخفض نمو القروض الشخصية لينهي شهر يونيو عند 6.7% على أساس سنوي، مقارنة بنسبة شهر مايو البالغة 7%، وذلك بسبب ضعف الطلب على الائتمان الممنوح لقطاع العقار. هذا ربما يعكسثباتأسعار المساكن مؤخراًوالتراجعالموسمي المرتبط عادة بشهر رمضان (من منتصف مايو إلى منتصف يونيو). في الوقت نفسه، تقلصت القروض الاستهلاكية ذات الأجل الأقصر في يونيو بواقع 6.4% على أساس سنوي مقارنة بمارس عند 5.9%. إلا أن وتيرة الانخفاض حافظت على ثباتها خلال الربع الثاني، الأمر الذي قد يدلّ على تحسن ثقة المستهلك وتحسن نشاط الاستهلاك.

- نمو الائتمان يستعيد قوته في يونيو ليسجل أقوى مستوياته منذ عامين على أساس شهري
- استفادة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال من تحسن الاقتصاد والإنفاق الرأسمالي الحكومي
- ارتفاع احتياطات البنوك السائلة في ظل انتظار الموافقة على قانون الدين العام
- أسعار الودائع المحلية ترتفع بسبب زيادة معدل إعادة الشراء بينما ظل معدل الخصم دون تغيير

وفي الوقت نفسه، تباطأت وتيرة خفض المديونيات من قبلالمؤسسات المالية غير المصرفية في يونيو لتصل إلى 9.9% علىأساس سنوي من 11.6% في مارس وذلك بفضل الارتفاع في صافي الائتمان في أواخر الربع الثاني. وقد تتطلع المؤسسات الاستثمارية للاستفادة من انتعاش سوق الأوراق المالية،نتيجة إعادة تصنيف وإعادة هيكلة المؤشر.

وأنهت الودائع الخاصة الربع الثاني من العام 2018مرتفعة بواقع 5.7% على أساس سنوي في يونيو،مسجلة بذلك أقوى معدل نمو لها منذ ما يقارب ثلاث سنواتبزيادة قدرها 1.2 مليار دينار خلال الربع. وقد ساهمت الأرباح القوية وتوزيعات الأرباح في دعم هذه الزيادة. وأدى هذا النمو القوي إلى بلوغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نسبة 5.3% على أساس سنوي. كما جاءت الزيادة في جميع القطاعات مدفوعة بنمو الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار. في الوقت نفسه، ارتفعت الودائع الحاوملة في الربع الثاني من 2018 بعد أنشهدت ضعفاً في النمو خلال العام الماضي، لتسجّل نمواً سنوياً بلغ 0.6%– في يونيو مقارنة بـ1.3%– في مارس وذلك بدعم من ارتفاع الإيرادات النفطية.

وارتفعت السيوله في البنوك(النقد، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، سندات بنك الكويت المركزي) بواقع 754 مليون دينار لتصل إلى 6.1 مليار دينار أو 9.4% من إجمالي الأصولفي الربع الثاني. وتزامن ذلك مع استحقاق ديون سيادية بقيمة 650 مليون دينار مع غياب الإصدارات، ذلك لأنهلم يتم بعد الموافقة على قانون الدين العام الجديد. ومن المتوقع أن تستمر السيولة في الارتفاع هذا العام نتيجة استحقاق 350 مليون دينار منأدوات الدين العام.

وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع المحلية في الربع الثاني من 2018نتيجة رفع معدلالفائدة في مارس وبعض الزيادة في معدلإعادة الشراء خلال يونيو. وقد أبقى بنك الكويت المركزي معدلالخصم دون تغيير في يونيو، بعد أن رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي سعر الفائده . ومع ذلك، ارتفع معدل إعادة الشراءبواقع 25 نقطة أساس ليصل إلى 2.00%. وارتفعت أسعار الفائدة على ودائع العملاء بنسبة ما بين 25 و28 نقطة أساس في جميع القطاعاتخلال الربع الثاني من العام2018. كما ارتفع متوسط معدل الفائدة بين البنوك (الإنتربنك) لمدة ثلاثة أشهر بواقع 8 نقاط أساس ليصل إلى 2.0% وظلت الأسعار ثابتة نسبياً منذ ذلك الحين.

من المتوقع أن ينهي الائتمان هذا العام مسجلاً ارتفاعا بنسبة 4% بدعم من الإنفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي المعتدل،وذلك في ظل تمويل المشاريع بعد أن رفعت الحكومة إنفاقها الرأسمالي من أجل البناء والتشييد في ميزانية هذا العام بنسبة 14%، والتزامها بالحدّ من التأخيرات في تنفيذ المشاريع.

الاسترليني يسجل أطول سلسلة خسائر أسبوعية أمام الدولار منذ 2014

أوراق الجنيه الاسترليني من فئة 10 وخمسة جنيهات

ارتفع الجنيه الاسترليني قليلا مقابل الدولار الأمريكي مع تراجع العملة الخضراء أمام سلة من العملات الرئيسية، فيما رأى بعض المتعاملين فرصة للشراء بعد بيانات هذا الأسبوع أشارت إلى أن اقتصاد المملكة المتحدة ما زال يحتفظ ببعض الزخم.

ويتوخى معظم الخبراء الاقتصاديين الحذر بشأن أي قوة مستدامة للاسترليني مع استمرار المخاوف بشأن ما إذا كانت بريطانيا يمكنها التوصل لاتفاقية تجارية في الأشهر المقبلة لتفادي خروج مفاجئ وغير منظم من الاتحاد الأوروبي.

وارتفعت العملة البريطانية 0.22 بالمئة إلى 1.2745 دولار في أواخر جلسة التداول لكنها سجلت سادس أسبوع على التوالي من الخسائر وهي أسوأ سلسلة منذ 2014.

وفي جلسة الأربعاء، سجل الاسترليني أيضا أطول سلسلة خسائر يومية مقابل العملة الأمريكية منذ ذروة الأزمة المالية العالمية في 2008 عندما هبط إلى 1.2662 دولار وهو أدنى مستوى له في حوالي 14 شهرا.

استقرار عدد الحفارات النفطية الاميركية عند 869 هذا الأسبوع

شعار بيكر هيوز

أبقت شركات الطاقة الأمريكية عدد الحفارات النفطية دون تغيير هذا الأسبوع في ظل انخفاض مطرد في أسعار الخام، والتي سجلت أدنى مستوى في شهرين تقريبا في وقت سابق هذا الأسبوع.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة ، في تقريرها الأسبوعي الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن عدد الحفارات النفطية النشطة استقر عند 869 في الأسبوع المنتهي في السابع عشر من أغسطس آب. وتتجه العقود الآجلة للخام الأمريكي لتسجيل سابع انخفاض أسبوعي على التوالي في الوقت الذي غذت فيه توترات التجارة العالمية مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي وهو ما قد يلحق ضررا بالطلب على الطاقة.

وعدد الحفارات النفطية النشطة في الولايات المتحدة، وهو مؤشر أولي للإنتاج مستقبلا، مرتفع كثيرا عن مستواه قبل عام عندما بلغ 763 حفارا مع قيام شركات الطاقة بزيادة الإنتاج بالتوازي مع مساعي أوبك لخفض الإمدادات العالمية منذ بداية عام 2017.

ومنذ بداية العام الحالي، بلغ متوسط أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي 66.30 دولار للبرميل بالمقارنة مع متوسط بلغ 50.85 دولار في 2017 و43.47 دولار في 2016.

ترامب يقترح إعلان نتائج الشركات كل ستة أشهر بدلا من ثلاثة أشهر

طرح الرئيس دونالد ترامب الجمعة فكرة نشر نتائج الشركات المدرجة في البورصة كل ستة أشهر بدلا من ثلاثة كما يجري حاليا، وطلب من السلطة الأميركية لتنظيم البورصة دراسة هذا الاقتراح.

وأطلق الرئيس الأميركي بذلك الجدل من جديد حول قضية تطرح من وقت لآخر في أوساط المال والأعمال. وفي تغريدة، قال ترامب أنه قام بمشاورة «بعض رؤساء أكبر الشركات في العالم» حول طريقة خلق مزيد من الوظائف وتحسين أجواء قطاع الأعمال. وأضاف أنهم قالوا له «أوقفوا نشر النتائج الربعية ولنتبنى نظام الستة أشهر». وتابع أن ذلك «سيمنح (الشركات) مزيدا من الليونة وسيسمح باقتصاد المال». واضاف «طلبت من لجنة المال والمبادلات (سيكيوريتيز اند ايكستشنج كوميشن) دراسة» هذا الاقتراح.

وردت سلطة ضبط الأسواق بالقول إنها «تواصل دراسة متطلبات الإعلانات المالية للشركات المدرجة بما فيها وتيرتها». ودعت المستثمرين والشركات إلى إبلاغها بملاحظاتهم. وتقف وراء الاقتراع ايندرا نوي رئيسة مجلس إدارة «بيبسيكو» التي باتت على وشك الرحيل، كما أكدت المجموعة العملاقة للمشروبات لوكالة فرانس برس. وقالت نوي في بيان سلم الى فرانس برس إن «اقتراحاتي تندرج في إطار عام (...) مرتبط بالتفكير في طريقة دفع الشركات باتجاه تبني استراتيجية طويلة الأمد». وأضافت انها تقضي «بالبحث عن تجانس في نظامي المعلومات المالية الأميركي والأوروبي»، مؤكدة أنه «في نهاية المطاف، يجب أن تحقق كل الشركات توازنا في الاداء بين الأمد القصير والأمد الطويل».

ويرى أنصار إلغاء النتائج الربعية أن هذه التقارير المرحلية التي يفترض أن تكشف وضع شركة في لحظة ما، تشكل ضغطا كبيرا في الامد القصير على حساب أدائها على الأمد الطويل. ويضيفون أن الاستثمارات من قبل اي شركة تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تؤتي ثمارها. وكشفت دراسة أجرتها المجموعة الاستشارية «كي بي ام جي» في 2016 أن إعلان نتائج أداء الشركات «ما زال يركز على الأمد القصير». وقالت إن 9 بالمئة فقط من التقارير مثلا تعطي فكرة عن الأداء العملاني للشركات في السنوات الخمس المقبلة.

ارتفاع العجز التجاري للمغرب 8 بالمئة خلال يناير - يوليو

قال مكتب الصرف المغربي، إن العجز التجاري للمغرب زاد 8% إلى 118.3 مليار درهم (12.4 مليار دولار) في الأشهر السبعة الأولى من 2018 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. ونمت الواردات 9.8% إلى 278.3 مليار درهم بين يناير ويوليو، بينما زادت الصادرات بنسبة أقل بلغت 11.2% لتصل إلى 160 مليار درهم. وارتفعت واردات المعدات 12.1% إلى 68.7 مليار درهم، وزادت واردات السلع تامة الصنع 7.2% إلى 62.3 مليار درهم وغير تامة الصنع 4.4% إلى 58.8 مليار. وشهدت واردات الطاقة صعودا نسبته 16.8% إلى 45.6 مليار درهم، ونمت واردات الأغذية 7.5% إلى 28.6 مليار درهم. وواصل قطاع السيارات قيادة صادرات #المغرب بزيادة 16.9% إلى 38.5 مليار درهم ثم الزراعة والأغذية النباتية بزيادة 5% إلى 34.5 مليار.

وزادت صادرات الفوسفات ومشتقاته 15.1% إلى 29.2 مليار درهم.

وسجلت صادرات القطاع الزراعي زيادة 19.8% إلى 7.1 مليار درهم، وصادرات الإلكترونيات 4.7% إلى 5.6 مليار.

العملات الرقمية تخسر 83 مليار دولار ب 3 أسابيع

رغم ارتفاع معظم العملات الرقمية خلال تعاملات اول أمس الجمعة خاصة بيتكوين الأكثر شهرة، إلا أن القيمة السوقية للعملات المشفرة سجلت خسائر بلغت نحو 83.19 مليار دولار خلال 21 يوما، إذ وصلت أمس إلى نحو 214 مليار دولار، في حين كانت 297.19 مليار في 28 تموز (يوليو) الماضي، الأمر الذي يهدد مستقبل العملات الرقمية الذي وصفه كثيرون بالمجهول.

وبحسب صحيفة الاقتصادية تبدو توقعات الخبراء والمحللين بعيدة كل البعد عن المستويات العالية التي أعلنوا عنها، ما دفع بعضهم إلى وصف التداولات في العملات الرقمية بـ»ساحات المعارك».

وخسرت العملة الرقمية الأشهر «بيتكوين» نحو 28.93 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال الفترة نفسها، حيث بلغت أمس 111.78 مليار دولار، مقارنة بـ 140.71 مليار دولار في 28 تموز (يوليو) الماضي.

وتأتي إثيريم في المرتبة الثانية من حيث القيمة السوقية بقيمة إجمالية 30.41 مليار دولار، فاقدة نحو 16.77 مليار دولار خلال الأسابيع الثلاثة الماضية، حيث كانت 47.18 مليار دولار في 28 من الشهر الماضي.

ووصلت القيمة السوقية لعملة ريبيل أمس إلى نحو 12.47 مليار دولار، فاقدة 5.33 مليار دولار خلال الـ21 يوم الماضية، حيث كانت 17.80 مليار في 28 تموز (يوليو) الماضي، لتحتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة السوقية بين العملات الرقمية.

كما بلغت القيمة السوقية لعملة بيتكوين كاش اول أمس، نحو 9.37 مليار دولار، فاقدة 4.78 مليار دولار خلال الفترة نفسها، حيث كانت 14.15 مليار دولار في 28 تموز (يوليو) الماضي لتحتل المرتبة الرابعة من حيث القيمة السوقية بين العملات الرقمية.

ووصلت القيمة السوقية لعملة إيوس اول أمس إلى نحو 4.42 مليار دولار، فاقدة مليار دولار، خلال الثلاثة أسابيع الماضية، حيث كانت 7.47 مليار دولار، في 28 من الشهر الماضي، لتحتل المرتبة الخامسة من حيث القيمة السوقية بين العملات الرقمية.